

مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية بحث تطبيقي في (في البيئة المحلية لمراقبي الحسابات)

المدرس الدكتور. وعد هادي عبد الحساني
كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة
جامعة المثنى

المستخلص :

يهدف البحث الى التعرف على الاطار النظري لموقف مراقب الحسابات والمكلفين بالحوكمة اتجاه الاحتيال والحوكمة المؤسسية . واعداد مقترح برنامج تدقيق مبني على معايير التدقيق الدولية لكشف الاحتيال في البيانات المالية وتعزيز الحوكمة المؤسسية يسهم في زيادة فاعلية اداء مراقبي الحسابات المحليين. وقد توصل البحث الى اهم الاستنتاجات وهولا يوجد برنامج تدقيق في البيئة المحلية مبني على معايير التدقيق الدولية لكشف الاخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال وتعزيز الحوكمة المؤسسية في الوحدات الاقتصادية. وحددت معايير التدقيق الدولية مجموعة اتصالات بين مراقب الحسابات أولئك المكلفين بالحوكمة تهدف الى كشف الاحتيال في القوائم المالية. ومن اهم التوصيات هي ضرورة تبني البرنامج التدقيق المبني على معايير التدقيق الدولية والمقترح من قبل الباحث لكشف الاخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال وتعزيز الحوكمة المؤسسية في الوحدات الاقتصادية. وتفعيل مجموعة الاتصالات بين مراقب الحسابات أولئك و المكلفين بالحوكمة تهدف لكشف الاحتيال في القوائم المالية

الكلمات المفتاحية : الاحتيال، الحوكمة المؤسسية، برنامج تدقيق مقترح.

Proposed audit program to reduce fraud and strengthen the role of corporate governance Applied research in (in the local environment of auditors)

Dr.Waad Hadi Abd al Hassani

College of Administration & Economic

University of Muthanna

Abstract :

The research aims to identify the theoretical framework of the position of the external auditor and those responsible for the governance of fraud and corporate governance. And prepare a proposal for an audit program based on international auditing standards to detect fraud in financial statements and strengthen corporate governance. The research found the most important conclusion is that there is no audit program based on international auditing standards to detect the fundamental errors resulting from fraud and to achieve corporate governance in economic units. The International Audit Standards set out a set of contacts between the external auditor and those responsible for governance to detect fraud in the financial statements. One of the most important recommendations is the need for the program to adopt an audit based on international auditing standards proposed by the researcher to detect the material errors resulting from fraud and to achieve corporate governance in economic units. And activating the communication group between the external auditor and those responsible for governance aimed at detecting fraud in the financial statements

Keywords: Fraud, Corporate Governance, Proposed Audit Progra

المقدمة :

ان مفهوم الحوكمة المؤسسية من المواضيع المهمة التي شغلت بال الاكاديميين والمهنيين والباحثين ، فضلا عن اهتمام المنظمات الدولية والشركات والمستثمرين واصبح لها اطر وقواعد منظمة كما اصبح لها اشخاص او منظمة مكلفون بالحوكمة المؤسسية لذا فان تحقيقها يضمن تحقيق العدالة والشفافية لجميع الاطراف ذوات العلاقة ، ولكن الاحتيال الناتج من الاخطاء الجوهرية يعد من اهم العوائق التي تحول دون تحقيقها . مما يستوجب علينا كباحثين اعداد البرامج المقترح لتدقيق وكشف الاحتيال الذي يحول دون تحقيق الحوكمة المؤسسية. ولتحقيق اهداف البحث قسم البحث الى اربعة محاور (المحور الاول منهجية البحث ودراسات سابقة، المحور الثاني الاطار النظري للبحث: وموقف مراقب الحسابات الخارجي والمكلفين بالحوكمة اتجاه الاحتيال والحوكمة، المحور الثالث الجانب العملي: اعداد برنامج تدقيق لكشف الاحتيال وتحقيق الحوكمة المؤسسية (المقترح) ، المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول

منهجية البحث ودراسات سابقة:

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث : تقع على عاتق المكلفين بالحوكمة في المؤسسات الاقتصادية مسؤولية كشف الاحتيال بالبيانات المالية فضلا عن مسؤولية مراقب الحسابات في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية بشكل عام تخلو من الاخطاء الجوهرية ، لذا يمكن صياغة المشكلة في ظل التساؤل الاتي :

1. هل يوجد برنامج تدقيق في البيئة المحلية لمراقبي الحسابات مبني على معايير التدقيق الدولية للحد من الاحتيال يسهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية ؟

ثانياً: أهمية البحث : يستمد البحث اهميته من اهمية المحافظة على المال العام والتي تقع على عاتق مراقب الحسابات الخارجي وأولئك المكلفين بالحوكمة في المؤسسات الاقتصادية خاصة وأصبح الفساد المالي والاداري منتشرا بشكل غير مقبول لذا فأن وجود برنامج محكم يسهم كدليل استرشادي لمراقب الحسابات الخارجي وأولئك المكلفين بالحوكمة في كشف الاحتيال في البيانات المالية التي تعود فائدتها لأطراف عديدة لهم العلاقة الكبرى في تطور البلد وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثالثاً: أهداف البحث:

1. التعرف على الاطار النظري لموقف مراقب الحسابات والمكلفين بالحوكمة اتجاه الاحتيال والحوكمة المؤسسية .
2. اعداد مقترح برنامج تدقيق مقترح مبني على معايير التدقيق الدولية لكشف الاحتيال في البيانات المالية وتعزيز الحوكمة المؤسسية يسهم في زيادة فاعلية اداء مراقبي الحسابات المحليين .

رابعاً : فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها ((ان اعداد برنامج تدقيق في البيئة المحلية لمراقبي الحسابات للحد من الاحتيال في البيانات المالية على وفق معايير التدقيق الدولية يسهم في تعزيز الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية)

خامساً : الحدود المكانية والزمانية : بحث تطبيقي على وفق معايير التدقيق الدولية في البيئة المحلية لمراقبي الحسابات

سادساً : مناهج البحث : تم الاعتماد على منهجين : اولاً المنهج الاستنباطي : لغرض التحول من العام في موضوع البحث الى الخاص عبر التعرف على ماهية الاطار النظري لموقف مراقب الحسابات الخارجي والمكلفين بالحوكمة اتجاه الاحتيال والحوكمة، والتحول الى الجانب التطبيقي الخاص بتقديم مقترح برنامج تدقيق كشف الاحتيال في البيانات المالية وتعزيز الحوكمة المؤسسية . ثانياً المنهج الاستقرائي : لغرض التحول من الخاص في موضوع البحث الى العام عبر تعميم التوصيات الخاصة بتطبيق مقترح برنامج تدقيق كشف الاحتيال في البيانات المالية وتعزيز الحوكمة المؤسسية

مصادر جمع البيانات : لغرض انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الآتية:

1- المصادر الرئيسية : الكتب العربية والاجنبية، القوانين والانظمة والتعليمات المحلية .

2-المصادر الثانوية : الانترنت ، الدوريات والرسائل الأكاديمية والمهنية .

دراسات سابقة

1. سلمان وكاظم (2016) بعنوان (المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسؤولية مراقب الحسابات في الكشف عن

الاحتيال المالي) بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

هدف البحث يهدف الى استخدام احدى تقنيات الـ (Data Mining) وهي (Logic regression) الانحدار اللوجستي على المخاطر الموروثة من خلال استخدام تحليل النسب المالية ومن ثم تطبيق التقنية للحصول على مؤشرات الاحتيال المالي.

اهم الاستنتاجات أ. مازالت عملية تحديد وتقييم مخاطر التدقيق من الأمور المهمة لمراقب الحسابات عند التخطيط لعملية التدقيق أو عند تحديد اجراءات التدقيق لما لهذه المخاطر من دور مهم وجوهري في عملية ارتكاب الاخطاء والاحتيال.

ب. على الرغم من قيام المحتال بإخفاء الاحتيال إلا أنه من الممكن اكتشافه من خلال استعمال مجموعة من التقنيات التي يمكن توفر مؤشرات حول اماكن تواجده

اهم التوصيات أ. يوصي الباحثان بدراسة أسباب الاحتيال المالي في حالة اكتشافه بإشكاله المختلفة التي من الممكن أن تقود مراقب الحسابات الى تحديد ملامح الشخص الذي قام بعملية الاحتيال.

ب. يوصي الباحثان باستعمال احدى تقنيات الـ (Data Mining) وهو (Logic regression)

- الانحدار اللوجستي من أجل اختبار النسب المالية للخطر الموروث الماخوذ من القوائم المالية للمصارف وتحليلها لتحديد مؤشرات الاحتيال المالي الموجود ضمن متغيرات تلك النسب
- 2- لججاوي ، والزرني (2017) دور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال في البيانات المالية لنشاط البلديات (بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء)
- هدف البحث اقتراح برنامج تدقيق لأقسام التدقيق الداخلي يسهم في الحد من عمليات التلاعب والاحتيال
اهم مازال ا. انعدام الاستقلالية لأقسام التدقيق الداخلي لارتباطها الفعلي المباشر بمدير البلدية .
الاستنتاجات 2.انعدام وجود برامج تدقيق معدة مسبقاً يمكن عبرها القيام بعمليات التدقيق وتقويم الاداء لأقسام التدقيق نفسها
- اهم التوصيات 1. ينبغي منح اقسام التدقيق الداخلي الاستقلالية اللازمة التي تمكنها من القيام بأعمال التدقيق بكفاءة وفاعلية عبر ارتباطها بمجلس ادارة البلدية وهي التي تقوم بتعيين واحلال مسؤولي وموظفي التدقيق الداخلي .
2. تبني برنامج التدقيق المقترح للحد من عمليات الاحتيال والتلاعب .
3. محمد (2013) بعنوان (دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية / دراسة ميدانية) بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية
هدف البحث يهدف إلى بيان دور لجنة التدقيق في الحد من الاحتيال من خلال :
بيان العلاقة بين ضوابط تشكيل لجان التدقيق والحد من الاحتيال في الشركات المساهمة في سورية.
بيان العلاقة بين مهام لجنة التدقيق والحد من الاحتيال في الشركات المساهمة في سورية
- اهم الاستنتاجات 1. أن ضوابط تشكيل لجان التدقيق تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية
2. أن مهام لجنة التدقيق تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية
- اهم التوصيات 1. ضرورة التركيز على ضوابط تشكيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية، ولاسيما توافر الاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضائها.
2. ضرورة الإفصاح عن أعمال لجنة التدقيق أهم النتائج التي توصلت إليها ضمن التقارير السنوية للشركات
4. المشهداني ، (2009) أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف
- هدف البحث أ- تحديد مدى فهم وتبني المصارف عينة الدراسة لمبادئ الحوكمة المؤسسية ومدى التباين في ذلك .

ب_ اختبار العلاقة والتأثير بين الحوكمة المؤسسية ومبادئها والأداء المالي الاستراتيجي بمؤشرات
اهم إن الهدف من الحوكمة المؤسسية هو تقليل المخاطر سواء التشغيلية منها أم الاستثمارية ،
الاستنتاجات من أجل تحسين الأداء المالي وكبح المخالفات الإدارية منها أو المحاسبية من أجل الانفتاح
والوصول إلى الأسواق المالية العالمية
اهم التوصيات تأسيس معهد يعنى بالحوكمة المؤسسية وكما هو معمول به في الدول المتقدمة وفي بعض
الدول النامية ومنها العربية ، كمعهد (حوكمة) في دبي في الإمارات العربية المتحدة
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة (رسالة ماجستير مقدمة للمعهد العالي للدراسات
المحاسبية والمالية).

5. Gregory & Lilian , 2003 " بعنوان (The Role of Audit Committee in Corporate Governance) (دور
لجنة التدقيق في حوكمة الشركات)

هدف البحث ركز هذا البحث على الدور الذي تقوم به لجان التدقيق والمسؤوليات المنوطة بأعضائها
وأهمية ذلك في ضمان حوكمة جيدة للشركات إذ يُعد الدور الرئيس لأعضاء تلك اللجان
والمتمثل بضمان صحة العمليات التي تنجزها إدارة الشركة وكل من مراقبي الحسابات
الداخليين والخارجيين الوسيلة المناسبة لضمان جودة التقارير المالية، ومن ثم تعزيز الركائز
التي تستند إليها الحاكمية المؤسسية.

اهم ضرورة الوفاء ببعض المتطلبات ذات الصلة بجعل لجان التدقيق قادرة على إنجاز الأدوار
الاستنتاجات والمسؤوليات المنوطة بها والتي من بينها :

ب. أن يتمتع أعضاء لجان التدقيق بمستوى ملائم من الالتزام والاستقلال والخبرة الكافية .

اهم التوصيات نشر ثقافة الحوار الصريح والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجنة التدقيق فضلاً
عن التشجيع على الإشراف النشط والمستقل

اختلاف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية

لا يخفى ان الدراسات السابقة قد انارت الطريق لهذه الدراسة لكي تصبح بالمستوى هذا ولكن هذه الدراسة
تختلف عن الدراسات السابقة بالاتي :

1. ان الدراسة الحالية تطرقت الى مشكلة مسؤولية اولئك المكلفين بالحوكمة ومراقب الحسابات في كشف
الاحتيال وتعزيز الحوكمة المؤسسية.
2. اعداد برنامج تدقيق مقترح لكشف الاحتيال في الشركات العراقية وتعزيز الحوكمة المؤسسية مبني على
معايير التدقيق الدولية ، في حين كانت الدراسة السابقة برنامج تدقيق مقترح لأقسام التدقيق الداخلي
لكشف الاحتيال في مؤسسات البلديات

المحور الثاني:

الإطار النظري للبحث :

وموقف مراقب الحسابات والمكلفين بالحوكمة اتجاه الاحتيال والحوكمة

أولاً : مفهوم الاحتيال

يعد الاحتيال مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة تؤثر تأثيراً سلبياً في مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين والموظفين ومراقبي الحسابات و الدائنين و المساهمين، إذ بين التقرير الصادر من الامم المتحدة وجمعية فاحص الاحتيال المعتمدة في العام 2012 أن خسائر الاحتيال تبلغ نسبة (5%) من الأرباح السنوية للمؤسسات النموذجية وبناء على هذه النسبة فان مجموع الخسائر السنوية لعمليات الاحتيال في جميع أنحاء العالم يقدر ب(350) ترليون دولار امريكي . (ACFE 2012, p. 4) . كما يعني الاحتيال انه خداع متعمد ينوي لتجريد شخص ما جزء من حقوقه وممتلكاته, اما على نطاق رقابة البيانات المالية عن تضليل متعمد في البيانات المالية.(Arens, et.el.,2012:356) . وكمفهوم محاسبي وتدقيقي يعد الاحتيال فعلاً مقصوداً من قبل فرد واحد أو أكثر من أفراد الإدارة او اولئك المكلفين بالحوكمة او الموظفين او طرف ثالث ينطوي الى اللجوء الى الخداع للحصول عن منفعة غير عادلة وغير قانونية.(معيار التدقيق الدولي 240 :2010:159)..

رأي الباحث : ان الاحتيال هو فعل متعمد لإخفاء الحقيقة في البيانات المالية مما تترك الاثر السلبي على مستخدمي البيانات المالية ويكون الاحتيال المتفق بين العاملين والادارة من اخطر انواع الاحتيال التي من الصعوبة كشفها من قبل اولئك المكلفين بالحوكمة ومراقب الحسابات الخارجي .
ثانياً: اسباب الاحتيال : توجد عدة اسباب للاحتيال من أبرز هذه الأسباب ما يأتي :- (Hansen,R.,et.al., 2005:10)

- أ- ضعف هيكل نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية .
- ب- عدم تفعيل لجان التدقيق في الوحدة الاقتصادية او عدم وجودها .
- ج- ضعف كفاءة وفاعلية الحوكمة في الوحدة الاقتصادية أو عدم وجودها .
- د- محاولة لسد اختلاس أو عجز في النقدية أو الرغبة في اختلاس بعض موجودات الوحدة الاقتصادية أو الحصول على مكافآت وحوافز إضافية بناء على الأداء المالي للوحدة الاقتصادية لتحقيق مكاسب شخصية.
- هـ- وجود ضغوط غير اعتيادية من البيئة الداخلية والخارجية للوحدة الاقتصادية لتحقيق أغراض كثيرة منها حاجة الوحدة إلى تعظيم ارباحها.
- و- ميول إدارة الوحدة الاقتصادية نفسها واستعدادها النفسي لارتكاب المخالفات لرغبتها في تخفيض العبء الضريبي الواقع على الوحدة الاقتصادية.
- ز- الرغبة بإظهار الشكل الامثل للوحدة الاقتصادية مما هو عليه وتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها.
- الرغبة في الحصول على قروض إضافية أو تحسين شروط عمليات التمويل القائمة وظروفها.

ثالثا : مثلث الاحتيال :

يشمل مثلث الاحتيال ثلاثة جوانب هي الضغوط والدوافع و الفرصة و التبريرات وسوف نتناولها بشكل مفصل حسب الاتي:

1. الضغوط والدوافع

في معظم الأحيان يواجه العاملون أنواعًا مختلفة من الضغوطات والدوافع سواءً في بيئة عملهم أم في حياتهم الشخصية. وعلى سبيل المثال، تُعد رغبة العاملين الجارفة في الترقية السريعة، والرغبة في أن يُنظر إليهم كأشخاص ناجحين، وأن ينالوا تقدير ادارة العمدة ، من المواقف ل التي تجبر الأفراد العاملون على ارتكاب جرائم الاحتيال، وقد يحدث الاحتيال في إطار ما يراه بعضنا الحد الأدنى من الضغط - ألا وهو الرغبة في الحصول على المزيد من الاموال غير المشروعة ؛ ويؤدي ارتكاب الجريمة وعدم اكتشافها إلى زيادة الرغبة في إعادة ارتكاب جرائم الاحتيال الاخرى، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة السرقات الصغيرة ومن ثم تُمنى الشركة بخسارة مالية، علاوة على ضياع سمعة الشركة في بعض الحالات القصوى ، (<http://www.internalauditor.me>)

رأي الباحث : بسبب الضغوط المحيطة بالفرد التي منها اقتصادية (مالية) او سياسية تخص دخل الفرد ورفاهية المعيشة التي تجعل رغبات الفرد أكثر اهمية من اخلاقه وسلوكه داخل الوحدة الاقتصادية وهذه الرغبات تتحول وتتقلب الى الاحتيال والسرقة المخفية ضمن ستار القانون واستغلال الفرد للحصانة الممنوحة له من قبل القانون داخل المؤسسة وبالتالي يقوم الفرد بأخذ الرشاوي او الدخول بمشروعات وهمية او اخذ مبالغ كبيرة تفوق عمل المشروع والخ

2. الفرصة

عندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيفا تكون الفرصة سانحة لارتكاب عملية الاحتيال ويمكن اختراقه من الموظفين والعاملين ، ويكون للإدارة والمكلفين بالحوكمة الدور الرئيس في الحد من فرص عمليات الاحتيال عبر إنشاء نظام رقابة داخلية كفوء ذو فعالية ، اي كلما كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفا زادت عمليات الاحتيال والعكس صحيح إذ توجد علاقة عكسية بين عمليات الاحتيال ونظام الرقابة الداخلية ومن أسباب وجود الفرصة لعمليات الاحتيال ما يأتي:(معيار التدقيق الدولي،240، 2010، 188)

1. سيطرة شخص واحد او مجموعة اشخاص على الادارة مع عدم وجود نظام رقابي بديل وأشراف غير كفوء وفعال من قبل أولئك المكلفين بالحوكمة على عملية أعداد التقارير المالية و نظام الرقابة الداخلية.
2. ان الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية غير مستقر ومعقد بسبب التغييرات في الإدارة العليا او أولئك المكلفين بالحوكمة او وجود خطوط ادارية في الوحدة الاقتصادية غير عادية و صعوبة في تحديد الأفراد او المنظمات الذين لديهم حصة مسيطر عليها.

3. عدم وجود متابعة كافية لأنظمة الرقابة الداخلية مع وجود عيوب في نظام الرقابة الداخلية بما في ذلك انظمة الرقابة الادارية و انظمة الرقابة على التقارير المالية المرحلية وتعيين موظفين غير فاعلين في قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي.

4.عوامل أخرى لها علاقة بتوافر فرصة عمليات الاحتيال ومنها: (عقود غير معلن عنها بين اصحاب الوحدة الاقتصادية والطرف الثالث. عدم تفعيل تقييم صحيح لعمل الموظفين. انعدام نظام المساءلة والعقوبات. ضعف وعدم كفاءة نظام الاتصال والمعلومات داخل الوحدة الاقتصادية. غياب الثقافة والوعي عند الكثير من الافراد العاملين).

رأي الباحث : تحدث الفرصة لمرتكبي الاحتيال في المؤسسات عندما يكون نظام الرقابة الداخلية ضعيفا او يشوبه العديد من السلبيات مثلا تفرد موظف بعملية مالية بأكملها ، أو سيطرة الموظف على القائمين بالعمليات المالية نتيجة قربه من مدير المؤسسة مما يجبر العاملين على ارتكاب الاحتيال .

3. التبريرات

من التبريرات الاحتيال إذ يشعر العديد من الموظفين انهم مسؤولون عن نمو الوحدة الاقتصادية وإنهم يناط بهم ضمان استمرار الوحدة في أداء انشطتها ، وبعضهم يتوقع الحصول على تقدير مالي مغر غير أنه في الواقع لا يحصل عليه لذا يبحث عن طرائق أخرى للحصول على مكافأة مالية ولا يعتقدون عن وعي بأنهم قد تجاوزوا المسؤولية القانونية وهذا مجرد مثال بسيط على كيفية تبرير مرتكب جرائم الاحتيال المهني لأفعاله وتجدر الإشارة إلى أن الدافع المنطقي أمر تصعب السيطرة عليه إذ إن لكل شخص اسباب مختلفة تدعوه الى التبرير على نحو معين عند التعامل مع الظروف المحيطة به .(نصار ، 2016 ، 31).

رأي الباحث : ان الموظف ما هو الا انسان فكل انسان لكي يرتكب شيئا يضع امام يديه مبررات تقنعه بفعله، لذا توجد العديد من المبررات لارتكاب الموظف الاحتيال منها ان استمرارية المؤسسة وارباحها تتعلق بعملها منها ان تأخر الى اوقات خارج الدوام الرسمي منها نتيجة مهارتي الفنية حصلت على شراء المعدات بأسعار مناسبة وغيرها من التبريرات التي تقود بالنهاية الى فعل الاحتيال .

رابعاً: مفهوم الحوكمة المؤسسية

يعد موضوع الحوكمة مفهوماً غير معرف بوضوح وإنما هو موضوع أو هدف أو نظام يجب إتباعه لصالح حملة الأسهم و الموظفين و العملاء و المديرين و لسمعة و منزلة الوحدة الاقتصادية في سوق الاعمال ، او انه فن ممارسة العقلانية والرشادة وزيادة الثقة وتنمية عوامل الأمان وتفعيل توظيف الموارد المالية والبشرية وزيادة وتنمية القيمة المضافة وفي الوقت ذاته تحقيق حكمة و رصانة السلوك والتصرفات الإدارية وحماية المشروعات الاستثمارية من عناصر الفساد الإداري والمالي. (الخصيري : 2005 ، 56) كما يعد مفهوم الحوكمة نظاما رقابيا تتبناه الوحدة الاقتصادية لتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الجهات المختلفة المشاركة فيها لوضع القواعد والاجراءات والتعليمات، المتعلقة بشؤونها لغرض تطوير الأداء المالي والحفاظ على السمعة الاقتصادية لها عند

اتخاذ القرارات الخاصة بخدمة أصحاب المصالح والمساهمين والمجتمع بصفة عامة، (يعقوب ، 2007 : 32) . وفي مفهوم أخر للحوكمة تعد بأنها مجموعة الاجراءات والقوانين والقرارات والنظم التي تضمن كلا من الانضباط والعدالة والشفافية ومن ثم تسعى إلى تحقيق التمايز والجودة في الأداء عبر تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة للجهات كافة من ذوي المصلحة وللمجتمع ككل. (شحاتة السيد شحاتة ، 2006 : 7) ويرى (لطفي) ان مفهوم الحوكمة يعني نظاما للإرشاد والتحكم والرقابة على نشاط الوحدة الاقتصادية موضحا من ذلك تنظيم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في الوحدة الاقتصادية وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسة في الوحدة وذلك خدمةً لمصالح المساهمين بشكل خاص وأصحاب العلاقة بشكل عام . (لطفي : 2005 ، 694) اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد اعطت مفهوما لحوكمة الوحدة الاقتصادية بأنها الإجراءات والعمليات التي بمقتضاها تدار وتراقب الوحدة الاقتصادية وتحدد هيكل الوحدة عبر توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في الوحدة مثل مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة و المساهمين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة ويضع قواعد إجراءات صناعة القرار. (OECD: 2004:P11). وبالتالي تعني الحوكمة بمحاربة الفساد الداخلي وعدم السماح بوجوده في الوحدة الاقتصادية وضمان تحقيق السلامة والصحة والاستقامة ومنع الانحرافات وتقليل الأخطاء والقصور ، أي تبني المعايير المحاسبية والتدقيقية ذات الجودة العالية وإتباع مبدأ الشفافية في أنجاز المعلومات من خلال تحسين الحوكمة سوف يسهم في النمو الاقتصادي والحد من الفساد المالي والإداري . (Sullivan :2001,5).

رأي الباحث : ان الحوكمة المؤسسية تعني وجود اطار تنظيمي فعال يهتم بتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على افراد المؤسسة بما يضمن عدم الاحتيال الذي يؤثر في اهداف المؤسسة واهداف مستخدمي البيانات المالية الذين يرومون صنع القرارات الاقتصادية ، أي انها تعني اتباع الشفافية في تعيين اولئك المكلفين بالحوكمة وتفعيل عمل مراقبي الحسابات الخارجيين عبر تبني معايير التدقيق الدولية.

خامساً : اهمية الحوكمة المؤسسية

تتبع اهمية الحوكمة المؤسسية من الاتي: (كافي ، 2013، 215)

1. مواجهة ومحاربة الفساد الداخلي في الوحدة الاقتصادية وعدم السماح بوجوده او باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة اخرى.
2. نشر وضمان النزاهة والاستقامة للأفراد العاملين كافة في الوحدة الاقتصادية بدءا من مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الى ادنى عامل في الوحدة الاقتصادية .
3. محاربة الانحرافات ومعالجتها وعدم السماح باستمرارها خاصةً تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح.
4. تحقيق الاستفادة القصوى الفعالة من نظام الرقابة الداخلية وخاصةً فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي.

5. تخفيف الأخطاء الى أدنى قدر ممكن بل استخدام النظام الحماسي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء ومن ثم تجنب الوحدة اعباء وتكاليف حدوث الاخطاء.

6. تحقق أعلى قدر لكفاءة وفاعلية مراقبي الحسابات الخارجيين وخاصة أنهم على درجة مناسبة من الاستقلال وعدم خضوعها لأي ضغط من جانب مجلس الإدارة او جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها. رأي الباحث : فضلاً عن النقاط المذكوره انفا توجد نقطة اخرى تتعلق بوجود اطار تنظيمي فعال من ضمن مهامه تكليف مراقبي الحسابات الداخليين والخارجيين على اتباع معايير التدقيق الدولية عند تدقيق البيانات المالية للتأكد من عدالة المركز المالي للمؤسسة ونتيجة النشاط لها .

سادساً مبادئ الحوكمة المؤسسية

في أيار سنة/1999 إصدارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستة مجالات أساسية لمبادئ الحوكمة ذات المضمون الدولي التي حدثت سنة 2004 وتعد الأساس الذي تستند إليه الدول والوحدات الاقتصادية ويمكن تلخيصها بالاتي : (OECD: 2004 , I , I-V) .

1. وجود إطار فعال للحوكمة المؤسسية : ان وجود إطار عام للحوكمة يحقق الشفافية والإفصاح عن كل البيانات والمعلومات للأطراف كافة ذات العلاقة مع ضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح مع ضرورة أن تتسم الجهات الإشرافية ومراقبة بالنزاهة التي تحكمها من أداء مهامها بموضوعية واتخاذ الإجراءات اللازمة كافة التي تحقق الإفصاح والشفافية وكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب وذلك في ظل وجود مجموعه من القوانين والتشريعات الملزمة للوحدات الاقتصادية كافة.

2- حماية حقوق المساهمين : ينبغي أن يحمي الإطار العام للحوكمة حقوق المساهمين وتتضمن حق نقل ملكية الأسهم ، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة ، وحق التصويت في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على الكشوفات والقوائم المالية وأي بيانات ومعلومات ذات أهمية في الوقت المناسب ، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنحة الأسهم.

3. المعاملة المتساوية للمساهمين : (مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2003 : 145-151) :-

تشمل قواعد الحوكمة المؤسسية المساواة في معاملة المساهمين من الجهة ذاتها، بما في ذلك الأجانب والأقلية من المساهمين كما ينبغي أن تتاح للمساهمين كافة فرصة حصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم وشدد هذا المبدأ على الآتي :

أولاً- توفير حقوق التصويت المتساوية للمساهمين داخل كل فئة، ولهم الحق في الحصول على معلومات عن حقوق التصويت المرتبطة بفئات الأسهم الكافة قبل شراء الأسهم .

ثانياً- أن تخضع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً في بعض فئات المساهمين لموافقتهم .

ثالثاً- أن يتم التصويت بواسطة الأمانة أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم .

رابعاً- أن تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بالمعاملة المتساوية لكل المساهمين ، وعلى الشركة أن تتجنب الصعوبات وارتفاع تكاليف التصويت .
خامساً- منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية ويحظر الاتجار أو الاطلاع لحساب المطلعين .
سادساً- على أعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة

4 - احترام حقوق أصحاب المصالح المختلفة المرتبطين بأعمال الوحدة الاقتصادية : يجب أن يعمل إطار الحوكمة على تأكيد الاحترام إلى جانب الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما تقرر ذلك القوانين والتعليمات والتشريعات وكذلك يجب أن يتضمن ذلك تشجيع التعاون بين مختلف الفعاليات الاقتصادية وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5 - الإفصاح الكافي والملائم وشفافية التعامل : ينبغي أن يشمل إطار الحوكمة تقديم افصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور المهمة بشأن الوحدة وخاصة المتصلة بتأسيسها وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب ممارسة السلطة. وفيما يلي نستعرض حدود الإفصاح والشفافية التي أقرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :-

أ. ينبغي ان يتضمن الإفصاح ولا يقتصر على المعلومات الآتية :- النتائج المالية ونتائج عمليات الوحدة الاقتصادية أهداف الوحدة . الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت . سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار والمديرين الآخرين في الشركة وما إذا كان يتم النظر إليهم بوصفهم مستقلين .العمليات المتصلة بأطراف من الوحدة أو أقاربهم .عوامل المخاطرة المتوقعة .الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين .هياكل وسياسات الحوكمة وبصفة خاصة ما يحتويه أي نظام أو سياسة لحوكمة الوحدة الاقتصادية والعمليات التي يتم تنفيذها بموجبها .

ب- يجب إعداد البيانات و المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي .

ج- يجب القيام بتدقيق خارجي مستقل بواسطة مراقب حسابات مستقل وكفوء وذو فاعلية مؤهل حتى يمكنه تقديم تأكيدات موضوعية من جهة خارجية لمجلس الإدارة والمساهمين بان القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للأداء الوحدة بكافة النواحي المادية والهامة .

د- يجب على مراقب الحسابات الخارجيين ان يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين في ضوء القيام بمهام أعمال التدقيق التي تقضي واجبا من التدقيق يتمثل في بذل العناية والجهد الكافي ومراعاة الأصول المهنية في عملية التدقيق

هـ- ينبغي في قنوات بث المعلومات ان توفر فرص متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة .

6- مسؤوليات مجلس الإدارة : ينبغي أن تعمل الحوكمة على جعل مجلس الإدارة مسؤولاً ومحاسباً أمام الجمعية العمومية وأن تصرفاته وقراراته محل تقييم ومراقبة دائماً من خلال الآتي:

أ- تحديد صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة .

ب- تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة وطريقة اختيارهم.

ج- تحديد الدور الرقابي والإشرافي لأعضاء مجلس الإدارة على المديرين التنفيذيين بالشركة.

سابعاً : مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحتيال :

ان المسؤولية الرئيسية لكشف الاحتيال تقع على عاتق اولئك المكلفين بالحوكمة اما مسؤولية مراقب الحسابات فهي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الاخطاء الجوهرية (معيار التدقيق الدولي ، 240) ولكن على مراقب الحسابات الخارجي القيام ببعض الامور التي جاءت في تعليمات المعيار الامريكي (99) وهي : (Romney& Steinbart,2009,169)

1. فهم عمليات الاحتيال : ينبغي على مراقب الحسابات الخارجي الحصول على فهم كاف للعملية الموكل بها
2. مناقشة مخاطر الاحتيال المادية مع اعضاء فريق العمل في اثناء وخلال عملية التخطيط ومدى تأثيرها في القوائم المالية.
3. الاستجابة الى المخاطر وتحديدها وتقييمها إذ يستخدم مراقب الحسابات الخارجيون المعلومات في تحديد مخاطر الاحتيال ومن ثم تقييمها والاستجابة لها عبر تعديل طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات التدقيق.
4. جمع المعلومات ينبغي على مراقب الحسابات وفريق العمل جمع معلومات عن وجود الاحتيال عبر العوامل التي تشير الى وجوده .
5. توجيه الاستفسارات الى لجنة التدقيق والادارة في حالة وجود عمليات احتيال سابقة.
6. تقييم نتائج اختبارات التدقيق ينبغي على مراقب الحسابات الخارجي تقييم مخاطر الاحتيال بعد الانتهاء من عملية التدقيق وتقييم هل هذه الاخطاء تشير الى احتيال ام لا؟
7. التوثيق والابلاغ عن النتائج ينبغي على مراقب الحسابات الخارجي ان يوثق نتائج عملية التدقيق وان يبلغ الادارة عن سسأولئك المكلفين بالحوكمة .
8. التركيز على التكنولوجيا ينبغي على مراقب الحسابات الخارجي فهم الاخطاء التي تشير الى احتيال عبر التكنولوجيا.

ثامناً: علاقة المكلفين بالحوكمة بمراقب الحسابات ودورهم في كشف الاحتيال : (معيار التدقيق الدولي ، 260) ، (معيار التدقيق الدولي ، 265)

المكلفين بالحوكمة شخص (اشخاص) أو منظمة (منظمات) مثلاً مجلس الامناء والتي يقع على عاتقهم مسؤولية الاشراف على التوجيه الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية يتضمن ذلك الاشراف على عملية اعداد التقارير المالية ،

1. وفي بعض الدول المكلفين بالحوكمة هم موظفو الادارة اي اعضاء السلطة التنفيذية من مجلس الادارة في الوحدة الاقتصادية . ومن ثم توضيح علاقتهم ودورهم في كشف الاحتيال من خلال الاتي :
1. على المكلفين بالحوكمة التواصل مع مراقب الحسابات الخارجي وترشيح شخص او اشخاص لمواكبة تطورات عملية التدقيق .
2. على المكلفين بالحوكمة الاتفاق مع مراقب الحسابات الخارجي حول مسؤوليته عن صياغة وابداء راي عن القوائم المالية التي اعدتها الادارة وتحت اشراف المكلفين بالحوكمة .
3. على الرغم من مسؤولية مراقب الحسابات في تدقيق القوائم المالية الا انها لا تعفى الادارة والمكلفين بالحوكمة من اعداد التقارير المالية وكشف الاخطاء الجوهرية التي تشير الى احتيال.
4. على المكلفين بالحوكمة تلقي وجهات نظر مراقب الحسابات الخارجي حول الجوانب النوعية المهمة للممارسات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ، متضمنه من ذلك السياسات والتقديرات المحاسبية والافصاح في القوائم المالية .
5. على المكلفين بالحوكمة تخفيف الصعوبات التي تواجه عملية التدقيق من قبل مراقب الحسابات الخارجي .
6. على المكلفين بالحوكمة تقديم طلب الى مراقب الحسابات الخارجي يتضمن الاطلاع على الامور المهمة محل النقاش مع الادارة والتي تتعلق بأعداد التقارير المالية.
7. على المكلفين بالحوكمة الحصول على تأكيدات من مراقب الحسابات الخارجي حول استقلالية اعضاء الفريق .
8. تقويم الاتصالات مع مراقب الحسابات الخارجي من حيث كفايتها وإذا لم يكن الامر كذلك يجب على مراقب الحسابات تقويم التأثير الناتج عن تقديره لمخاطر الاخطاء الجوهرية.
9. على المكلفين بالحوكمة الاتصال مع مراقب الحسابات الخارجي حول توقيتات وطبيعة اجراءات التدقيق ومناقشة قضايا الخطر ومفهوم الاهمية النسبية .
10. على المكلفين بالحوكمة الحصول على تقرير من مراقب الحسابات الخارجي حول القصور الموجود في الرقابة الداخلية والذي يؤدي الى تحريف جوهري.

المحور الثالث

الجانب العملي

الجانب العملي : اعداد برنامج تدقيق مقترح لكشف الاحتيال وتعزيز الحوكمة المؤسسية: سيعتمد الباحث على مجموعة من معايير التدقيق الدولي والاطار النظري للبحث وعلى التعليمات والقوانين في اعداد البرنامج المقترح التدقيقي لكشف الاحتيال وتحقيق الحوكمة المؤسسية. وحسب الاتي

ت	اجراءات التدقيق									
1-	ان المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الاحتيال تقع على عاتق المكلفين بالحوكمة									
2-	تقع على عاتق مراقب الحسابات مسؤولية الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية بمجملها تخلو من الازياء الجوهرية									
3-	على مراقب الحسابات التمييز بين الاحتيال والخطأ غير مقصود لكون الاحتيال خطأ مقصودا قد يكون ناتجا من سوء تخصيص الاصول او تقرير مالي مزل									
4-	على مراقب الحسابات فحص نظام الرقابة الداخلية لمعرفة جهود الادارة في ادارة الازياح وذلك : أ. لان مخاطر عدم كشف الازياء في البيانات المالية ترتفع عندما تتدخل الادارة ب. على العكس من احتيال الموظفين التي تكون مخاطرة اقل									
5-	على مراقبي الحسابات الحفاظ على نزعة الشك المهني عند القيام بعملية الرقابة والتدقيق وذلك احتمال قيام الادارة بتجاوز انظمة الرقابة الداخلية.									
6-	على مراقبي الحسابات اعادة النظر بعوامل مخاطر الاحتيال التي تشير الى : أ. دافع لارتكاب الاحتيال ب. ممارسة ضغط معين لارتكاب الاحتيال ج. اتاحة فرصة لارتكاب الاحتيال									
7-	على مراقب الحسابات ان يأخذ في اوجه عدم التطابق عندما تكون الاجابات غير مطابقة من قبل الادارة او المكلفين بالحوكمة									
8-	على مراقب الحسابات ان يجري مناقشات بين اعضاء فريق العملية الرقابية حول كيفية قابلية وجود اخطاء جوهرية في البيانات المالية									
9-	على مراقب الحسابات اجراء استفسارات من الادارة واعداد قائمة استقصاء حسب الاتي :									
	<table border="1"> <thead> <tr> <th>البيان</th> <th>نعم</th> <th>كلا</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>هل قامت الادارة في تقييمها لمخاطر احتمال وجود اخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>هل اتصالات الادارة مع اولئك المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالمناقشات حول تحديد مخاطر</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>	البيان	نعم	كلا	هل قامت الادارة في تقييمها لمخاطر احتمال وجود اخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال			هل اتصالات الادارة مع اولئك المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالمناقشات حول تحديد مخاطر		
البيان	نعم	كلا								
هل قامت الادارة في تقييمها لمخاطر احتمال وجود اخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال										
هل اتصالات الادارة مع اولئك المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بالمناقشات حول تحديد مخاطر										

مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية بحث تطبيقي في (في البيئة المحلية لمراقبي

			الاحتيال في الوحدة الاقتصادية؟																										
			هل اتصالات الادارة مع الموظفين حول نشر السلوك الاخلاقي؟																										
			هل توجد ملاحظات قسم التدقيق الداخلي حول عمليات الاحتيال في ارصدة الحسابات أو المعاملات المالية؟																										
10-	<p>على مراقب الحسابات فهم الالية للمكلفين بالحوكمة حول عملية اشرافهم على عمليات الادارة لتحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال في الوحدة الاقتصادية من خلال الاتي :</p> <p>أ. استفسار لأولئك المكلفين بالحوكمة لتحديد ما إذ كانت لديهم معرفة بأي احتيال فعلي أو مشكوك فيه</p> <p>ب. تجري عملية الاستفسارات بصورة جزئية لدعم الاجابات عن تساؤلات الادارة</p>																												
11-	<p>على مراقب الحسابات التأكد من الاجراءات التحليلية التي قام بها لكي يقيم العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي تشير الى وجود احتيال في الوحدة الاقتصادية.</p>																												
12-	<p>على مراقب الحسابات تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب الاعتراف بالإيرادات وحسب الاتي :</p> <p>أ. التأكد من فصل إيرادات النشاط الجاري عن إيرادات الانشطة الأخرى .</p> <p>ب. التأكد من الإيرادات الناتجة في نهاية المدة من خلال طلب الاوليات المعاملات وقوائم البيع والتأكد من ان البضاعة غادرت المخازن</p>																												
13-	<p>على مراقب الحسابات تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب التلاعب بمخزون اخر المدة من خلال الاتي :</p> <p>أ. تدقيق معاملات الشراء في نهاية المدة</p> <p>ب. تطبيق المعادلة على سنوات عدة حسب الصيغة التالية :</p> <p>المبيعات - (كلفة مخزون اول المدة + كلف المشتريات خلال المدة - كلفة مخزون اخر المدة) = مجمل الربح وحسب المثال الاتي :</p> <table border="1" style="width: 100%; text-align: center;"> <thead> <tr> <th>البيان</th> <th>2010</th> <th>2011</th> <th>2012</th> <th>2013</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>المبيعات</td> <td>500000</td> <td>500000</td> <td>500000</td> <td>500000</td> </tr> <tr> <td>كلفة مخزون اول المدة</td> <td>100000</td> <td>100000</td> <td>150000</td> <td>200000</td> </tr> <tr> <td>كلف المشتريات خلال المدة</td> <td>300000</td> <td>300000</td> <td>300000</td> <td>300000</td> </tr> <tr> <td>البضاعة المتاحة للبيع</td> <td>400000</td> <td>400000</td> <td>450000</td> <td>500000</td> </tr> </tbody> </table>				البيان	2010	2011	2012	2013	المبيعات	500000	500000	500000	500000	كلفة مخزون اول المدة	100000	100000	150000	200000	كلف المشتريات خلال المدة	300000	300000	300000	300000	البضاعة المتاحة للبيع	400000	400000	450000	500000
البيان	2010	2011	2012	2013																									
المبيعات	500000	500000	500000	500000																									
كلفة مخزون اول المدة	100000	100000	150000	200000																									
كلف المشتريات خلال المدة	300000	300000	300000	300000																									
البضاعة المتاحة للبيع	400000	400000	450000	500000																									

مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية بحث تطبيقي في (في البيئة المحلية لمراقبي

					كلفة مخزون اخر المدة	
	(300000)	(200000)	(150000)	(100000)		
	200000	250000	250000	300000	كلفة البضاعة المباعة	
	300000	250000	250000	200000	مجمل الربح	
	<p>• نلاحظ كلما زادت كلفة مخزون اخر المدة زاد مجمل الربح اي يتم التلاعب بكلفة مخزون اخر المدة لتخفيف تقلبات الارباح .</p>					
14-	<p>على مراقب الحسابات الاستجابة لمخاطر الاخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال من خلال الاتي :</p> <p>أ. تعيين الموظفين والاشراف عليهم اخذاً بعين الاعتبار المعرفة ومهارات وقدرات الافراد الذين سيوكل اليهم مسؤوليات عملية مهمة بسبب الاحتيال.</p> <p>ب. تقييم فيما اذا كان تطبيق السياسات المحاسبية من قبل ادارة الوحدة الاقتصادية تشير الى عمليات ومعاملات غير عادية تؤدي الى الاحتيال.</p> <p>ج. ادخال عنصر عدم التنبؤ في اختيار طبيعة وتوقيت ونطاق اجراءات التدقيق.</p>					
15-	<p>اختيار ملاءمة القيود في دفتر اليومية المسجلة في دفتر الاستاذ العام من خلال الاتي:</p> <p>أ. عمل استفسارات على الافراد المشاركين في عملية اعداد التقارير المالية.</p> <p>ب. اختبار القيود اليومية التي تجري في نهاية الفترة اعداد التقارير المالية</p>					
16-	<p>على مراقب الحسابات مراجعة التقديرات المحاسبية لتحديد الانحرافات وتقييم ما اذا كانت تلك الانحرافات تؤدي الى احتيال وحسب الاتي :</p> <p>أ. التأكد من التقديرات المحاسبية التي قامت بها الادارة في اعداد البيانات المالية من خلال اعادة تقييم التقديرات المحاسبية.</p> <p>ب. مراجعة وبأثر رجعي التقديرات المحاسبية المهمة والظاهرة في البيانات المالية للسنة السابقة مثلا التأكد من الطريقة المستخدمة في الاندثار لا يوجد فيها تغيير.</p>					
17-	<p>على مراقب الحسابات الحصول على تمثيلات خطية من الادارة وحسب الاتي :</p> <p>أ. الحصول على اعتراف خطي عن مسؤولية الادارة عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية .</p> <p>ب. الحصول على اعتراف خطي عن تقييم الادارة للمخاطر البيانات المالية</p>					
18-	<p>في حالة اشتباه مراقب الحسابات بحدوث احتيال يرتبط بالإدارة فعليه ابلاغ اولئك المكلفين بالحوكمة ومناقشتهم</p>					
19-	<p>على مراقب الحسابات ان يبلغ الجهات الخارجية عن احتمالية حدوث احتيال في حال كان ذلك لا يؤثر على المسؤولية القانونية.</p>					

مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية بحث تطبيقي في (في البيئة المحلية لمراقبي

20-	على مراقب الحسابات الحفاظ بوثائق التدقيق الهامة وحسب الآتي : أ. العمليات الهامة التي تشير إلى وجود احتيال في البيانات المالية. ب. القرارات التي صدرت نتيجة المناقشة بين أعضاء الفريق حول الأمور الهامة والتي يثبت بها احتيال في البيانات المالية. ج. الاتصالات بين مراقب الحسابات والإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة.
21-	على مراقب الحسابات التأكد من صلاحية استعمال الموجودات الثابتة
22-	على مراقب الحسابات دراسة الأمور الآتية مع أعضاء الفريق وهي : أ. دراسة الظروف التي تدل على أن إدارة الأرباح والممارسات التي يمكن أن تتبعها لإدارة في القيام بتقارير مالية احتيالية. ب. دراسة العوامل الخارجية والداخلية المعروفة والتي تؤثر في الوحدة الاقتصادية والتي قد تخلق دافعا للإدارة والآخرين على القيام بالاحتيال. ج. دراسة عملية إشراف الإدارة على الموظفين الذين يتعاملون مع النقد
23	على مراقب الحسابات وأعضاء الفريق دراسة جملة الأمور التي تشير إلى إدارة الأرباح منها : أ. دراسة حسابات المدينين التي لا ترتبط مع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. ب. الأرباح المطابقة بدقة إلى توقعات المحليين الماليين ج. الزيادة المفردة في رصيد المدينون دون أن تقابل بالزيادة في إيرادات المبيعات
24	التأكد من قيام قسم التدقيق الداخلي والمكلفين بالحوكمة من تقييم عملية الحوكمة فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المتعلقة بالأخلاق والقيم وإدارة الأداء والرقابة.
25	دراسة عملية الاتصال بين المكلفين بالحوكمة ومراقبي الحسابات الداخليين والإدارة
26	التأكد من قيام قسم التدقيق الداخلي والمكلفين بالحوكمة من تحقيق الأهداف الآتية : أ. التأكد من عملية الإشراف على نظام الرقابة الداخلية . ب. مراجعة النشاطات التشغيلية من الناحية الاقتصادية والفاعلية والكفاءة. ج. مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة والمتطلبات الخارجية والداخلية وسياسة الإدارة. د. تقديم معلومات إلى مراقب الحسابات الخارجي تساعده في حكمه على وجود أخطاء جوهرية ناجمة من الاحتيال.
27	إذا رفضت إدارة المؤسسة رفع القيود المفروضة على مراقب الحسابات الخارجي الاتصال بالمكلفين بالحوكمة ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المؤسسة.
28	إذا لم يتمكن مراقب الحسابات من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة نتيجة القيود المفروضة فعليه اتخاذ الإجراءات الآتية : أ. إذا خلص مراقب الحسابات إلى أن الآثار الممكنة للأخطاء غير المكتشفة ان وجدت في البيانات المالية يمكن أن تكون جوهرية ولكن ليست واسعة النطاق فعلى مراقب الحسابات ان يجعل الرأي متحفظا. ب. إذا خلص مراقب الحسابات إلى أن الآثار الممكنة للأخطاء غير المكتشفة ان وجدت في البيانات المالية يمكن أن تكون جوهرية وواسعة النطاق فعلى مراقب الحسابات ان يمتنع عن ابداء الرأي او ينسحب

مقترح برنامج تدقيق للحد من الاحتيال وتعزيز دور الحوكمة المؤسسية بحث تطبيقي في (في البيئة المحلية لمراقبي

من عملية التدقيق.	
<p>29 تفعيل الاتصالات بين مراقب الحسابات والمكلفين بالحوكمة للمساهمة في الامور الاتية:</p> <p>أ. الحفاظ على استقلالية وموضوعية مراقب الحسابات الخارجي.</p> <p>ب. مساعدة مراقب الحسابات في الحصول على معلومات من المكلفين بالحوكمة بما يسهم في فهم المؤسسة.</p> <p>ج. قيام مراقب الحسابات بتزويد المكلفين بالحوكمة بملاحظات وتحفظات عملية التدقيق وفي الوقت المحدد.</p> <p>د. على مراقب الحسابات ابلاغ المكلفين بالحوكمة عن نواحي القصور في انظمة الرقابة الداخلية.</p>	
<p>30 للحصول على تقارير مالية خالية من الاخطاء الجوهرية التي سببها الاحتيال على مراقب الحسابات مراعاة جملة من الامور وهي :</p> <p>أ. التأكد من استقلالية المكلفين بالحوكمة عن ادارة المؤسسة.</p> <p>ب. التأكد من مساهمة المكلفين بالحوكمة من تقديم المعلومات .</p> <p>ج. سلامة تصرفاتهم تجاه المسائل الحرجة ومدى تفاعلهم مع مراقب الحسابات الداخلي.</p>	
<p>31 كيفية تعامل مراقب الحسابات مع البيانات المالية الخاطئة :</p> <p>أ. ينبغي على مراقب الحسابات تبليغ المكلفين بالحوكمة عن البيانات الخاطئة وغير مصححة وتأثيرها مجتمعة او على حدة على رأي الفني المحايد للمراقب الحسابات.</p> <p>ب. بعد تبليغهم يطالب مراقب الحسابات في الحصول على اقرار خطي من المكلفين بالحوكمة حول البيانات الخاطئة اذا اخذت على حدة وتجمعت لا تؤثر تأثير جوهريا في البيانات المالية.</p>	

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

1. لا يوجد برنامج تدقيق في البيئة المحلية مبني على معايير التدقيق الدولية لكشف الاخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال وتعزيز الحوكمة المؤسسية في الوحدات الاقتصادية
2. حددت معايير التدقيق الدولية مجموعة اتصالات بين مراقب الحسابات وأولئك المكلفين بالحوكمة تهدف الى كشف الاحتيال في القوائم المالية.
3. حدد معايير التدقيق الدولية مسؤولية مراقب الحسابات اتجاه كشف الاخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال
4. ضعف دور مراقب الحسابات في تبليغ المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية الخاطئة وغير المصححة وتأثيرها مجتمعة او على في على رأي الفني المحايد للمراقب الحسابات الخارجي.
5. ضعف دور مراقب الحسابات من تزويد المكلفين بالحوكمة بملاحظات وتحفظات عملية التدقيق وفي الوقت المحدد المناسب من اجل تلافياها في الوقت الحالي والمستقبل.
6. ضعف دور مراقب الحسابات في دراسة الظروف التي تدل على ان ادارة الارباح والممارسات التي يمكن ان تتبعها الإدارة في القيام بتقارير مالية احتيالية

ثانياً التوصيات :

1. ضرورة تبني البرنامج التدقيق المبني على معايير التدقيق الدولية والمقترح من قبل الباحث لكشف الاخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال وتعزيز الحوكمة المؤسسية في الوحدات الاقتصادية.
2. تفعيل مجموعة الاتصالات بين مراقب الحسابات أولئك المكلفين بالحوكمة تهدف الى كشف الاحتيال في القوائم المالية .
3. ضرورة تفعيل مسؤولية مراقب الحسابات اتجاه كشف الاخطاء الجوهرية الناتجة من الاحتيال وبما يتلاءم مع البيئة المحلية .
4. ينبغي على مراقب الحسابات تبليغ المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية الخاطئة وغير مصححة وتأثيرها مجتمعة او في حدة على رأي الفني المحايد للمراقب الحسابات الخارجي .
5. ضرورة تفعيل دور مراقب الحسابات في تزويد المكلفين بالحوكمة بملاحظات وتحفظات عملية التدقيق وفي الوقت المحدد المناسب من اجل تلافيمها في الوقت الحالي والمستقبل
6. ضرورة تفعيل دور مراقب الحسابات من دراسة الظروف التي تدل على ان ادارة الارباح والممارسات التي يمكن ان تتبعها الإدارة في القيام بتقارير مالية احتيالية

المصادر

المصادر العربية:

أ: الوثائق والتقارير الرسمية:-

- 1.مركز المشروعات الدولية الخاصة ،2003.
- 2.معيار التدقيق الدولي،240، 2010.
- 3.معيار التدقيق الدولي،260، 2010.
- 4.معيار التدقيق الدولي،265، 2010.
5. معيار التدقيق الدولي،315، 2010.
6. معيار التدقيق الدولي،705، 2010.
7. معيار التدقيق الدولي،450، 2010.

ب. الكتب والرسائل والاطاريح :-

- 1.حماد ، طارق عبد العال "حوكمة الشركات – المفاهيم – المبادئ – التجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .
- 2.الخضيرى ، محسن احمد "حوكمة الشركات" الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2005
- 3.سليمان، محمد مصطفى ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والأداري الطبعة الثانية ،الدارالجامعية ، الأسكندرية، مصر ، 2009.

4. شحاتة السيد شحاتة، عبد الوهاب نصر علي، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
5. كافي، مصطفى يوسف، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
6. لطفي، أمين السيد احمد "نظرية المحاسبة - منظور التوافق الدولي" الدار الجامعية، مصر، 2005.
7. نصار، محمد، مثلث الاحتيال مجلة مراقب الحسابات الداخلي، الشرق الاوسط، 2016.
8. يعقوب، فيحاء عبد الله، "التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة" أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة الجامعة. المستنصرية، 2007.
9. الججاوي، طلال و الزرني، محمد محيسن، دور التدقيق الداخلي في الحد من الاحتيال في البيانات المالية لنشاط البلديات (بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء، 2017.
10. سلمان، عامر محمد و كاظم، يحيى علي، المخاطر الموروثة ودورها في تعزيز مسئولية مراقب الحسابات في الكشف عن الاحتيال المالي) بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، المجلد 22، العدد 84، 2016.
11. المشهداني، ايمان عباس شيحان أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة (رسالة ماجستير مقدمة للمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2009.

Foreign References

1. Arens, Alvin A., & Elder, Beasley, "Auditing and Assurance Services", An Integrated Approach, 14th Edition, 2012
2. Hansen, Rene; Phute, Themble; Dembe, Killron; Chikanza, Synodia; Zimbabwe, Pact; "Fraud Prevention", Handbook"; Zimbabwe, 2005..
3. Monks, Robert and Nell Minow "Corporate Governance" Black well Business, Massachusetts, U.S.A., 1995
4. OECD, Principles of Corporate Governance, Organization for Economic Cooperation and Development Publication Service, 2004.
5. Peter D. Goldman, Financial Services Anti-Fraud Risk and Control Workbook, 2010 Principles of Corporate Governance. OECD 2004.
6. Romney Marshall B. & Steinbart Paul John, Accounting Information Systems, 11th Edition, Person Education Inc., New Jersey, 2009.
7. Stulz, Rene M. "Financial Globalization Corporate Governance & Eastern Europe" Working Paper 11912, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2006.
8. Sullivan, John D. "Corporate Governance: Transparency Between Government & Business" CIPE, 2001.
9. Gregory & Lilian, The Role of Audit Committee in Corporate Governance, 2003.
10. <http://www.internalauditor.me/ar/article/the-fraud-triangle/>.